



## تبلغ 984,3 مليون دينار بنمو 18,4% من عام 2017 مدعومة بنمو حجم الأعمال وصافي إيرادات التشغيل

# أرباح البنوك في 2018.. الأعلى منذ 11 عاماً

### المحلل المالي

حققت البنوك الكويتية نتائج مالية جيدة خلال 2018 حيث شهدت جميع البنوك دون استثناء نمواً إيجابياً في صافي أرباحها وصافي إيراداتها التشغيلية وأرباح التشغيل قبل احتساب مخصصات خسائر الائتمان وانخفاض القيمة بدعم من ارتفاع أسعار الفائدة وتحسن هامش صافي الفائدة.

وبلغ صافي الأرباح الإجمالية للبنوك الكويتية المدرجة لعام 2018 حوالي 984,3 مليون دينار وتعتبر الأرباح السنوية الأعلى منذ عام 2007 (حيث بلغت حينها 1,035 مليار دينار) وبنسبة نمو 18,4% عن عام 2017 مدعومة بنمو حجم أعمال البنوك وصافي إيرادات التشغيل المجمعة للقطاع التي ارتفعت بنسبة 6,6% لتسجل 2,79 مليار دينار بالمقارنة مع 2,61 مليار دينار لعام 2017 وأيضاً النمو القوي في أرباح التشغيل قبل احتساب مخصصات خسائر الائتمان الذي بلغت نسبته 10% لتسجل 1,78 مليار دينار بالمقارنة مع 1,62 مليار دينار للسنة السابقة. واستطاعت جميع البنوك تحقيق هذه الأرباح القياسية بالتزامن مع انخفاض مخصصات خسائر الائتمان وانخفاض قيمة الاستثمارات لمعظمها وبدعم من قوة المركز



مبنى بنك الكويت المركزي كما بدأ أمس متزيناً بعلم الكويت خلال الاحتفالات بالاعياد الوطنية (كونا)

**6,6% نمو**  
**في صافي إيرادات التشغيل لتسجل 2,79 مليار دينار**  
**أرباح الوطني**  
**في الصدارة لتشكل 37,7% من صافي ربحية البنوك**  
**«بنك» ثانياً بنمو ملحوظ في الأرباح بـ 23,5% بعد انخفاض المخصصات**

الذي سجل 11,35% وبالمقارنة مع 10,9% لعام 2017. وكمؤشر على النمو الصحي في الأرباح فقد ارتفع ربح التشغيل قبل المخصصات بنسبة 8,9% لتسجل 607 ملايين دينار مدعوماً أيضاً بانخفاض مخصصات خسائر الائتمان خلال عام 2018 بنسبة 4,5%

الوطني أعلى صافي أرباح بين البنوك الكويتية خلال 2018 حيث بلغت 370,71 مليون دينار وبنمو نسبته 15% عن عام 2017 نتيجة ارتفاع في صافي إيرادات التشغيل للبنك بنسبة 7,4% لتسجل 883,2 مليون دينار والتي أتت نتيجة ارتفاع صافي إيرادات الفوائد

المالي للقطاع حيث بلغت موجوداته الإجمالية 80,2 مليار دينار وبنسبة نمو سنوي 5% وأيضاً تعظيم حقوق المساهمين التي بلغت للقطاع 8,93 مليارات دينار وبنمو سنوي نسبته 6,1%.

**1= الوطني في الصدارة**  
حقق بنك الكويت

متوسط حقوق المساهمين إلى 9,2%.

**6= بوبيان.. معدلات نمو جيدة**

أما بنك بوبيان فلا يزال يحافظ على معدلات نمو جيدة في صافي أرباحه حيث ارتفعت بنسبة 18% لتسجل 56,1 مليون نتيجة ارتفاع إيرادات التشغيل بنسبة 11% لتسجل 139,7 مليون دينار وجاء هذا الارتفاع بالرغم من ارتفاع المخصصات بنسبة 6% لتسجل 24 مليون دينار. كما استطاع البنك الحفاظ على نسبة نمو مرتفعة في محفظة التمويل بلغت 13% خلال عام 2018 لتسجل 3,26 مليارات دينار. وبالتالي تحسن العائد على معدل حقوق المساهمين ليكون الأفضل بين البنوك الكويتية ويسجل 14,3%.

التشغيل بنسبة 11% لتسجل 265,3 مليون دينار مما دفع الأرباح التشغيلية للبنك قبل المخصصات إلى الارتفاع بنسبة 18% لتسجل 153,5 مليون دينار. فقد بلغ العائد على متوسط حقوق المساهمين 11,6%.

**4= التجاري.. ارتفاع الأرباح 15%**

أما البنك التجاري فقد بلغت أرباحه نحو 63,8 مليون دينار بارتفاع نسبته 15% نتيجة انخفاض مخصصات خسائر الائتمان بنسبة 15% لتسجل 39,4 مليون دينار بينما بقيت إيرادات التشغيل دون تغيير عند مستوى 151 مليون دينار.

**2= «بنك» ثاني ربحية**

بلغ صافي ربح بيت التمويل الكويتي «بيتك» خلال 2018 نحو 227,4 مليون دينار (ثاني أعلى ربحية بعد بنك الكويت الوطني) وبنسبة نمو ملحوظ عن عام 2017 بلغت 23,5% نتيجة انخفاض مخصصات خسائر الائتمان والاستثمارات بنسبة 1% لتسجل 162,5 مليون دينار. وأيضاً كان الأثر الإيجابي لارتفاع صافي إيرادات التشغيل للبنك بنسبة 4,6% إلى 746 مليون دينار ومنها ارتفاع صافي إيرادات التمويل بنسبة 18,5% لتسجل 527,3 مليون دينار. أما معدل العائد على حقوق المساهمين فقد ارتفع إلى 12,8% أعلى من معدل القطاع الذي بلغ 11,35% وأفضل من الـ 10,3% المسجلة في عام 2017. وكمؤشر على النمو الجيد في الأرباح فقد ارتفع ربح التشغيل قبل المخصصات بنسبة 11% لتسجل 453,5 مليون دينار.

**3= «برقان» ارتفاع الإيرادات**

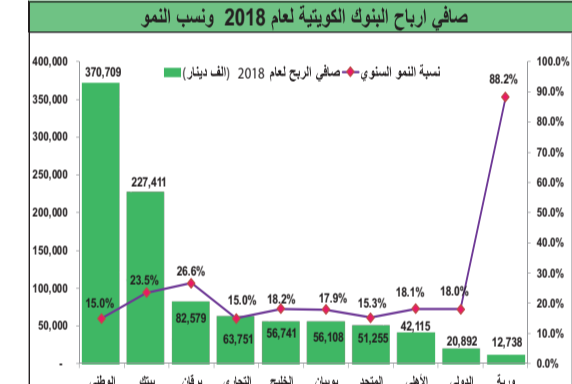
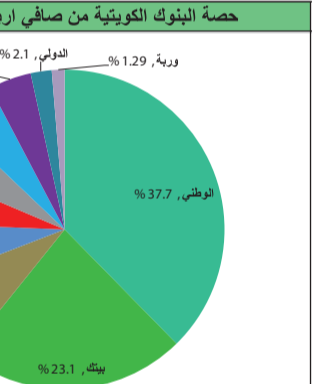
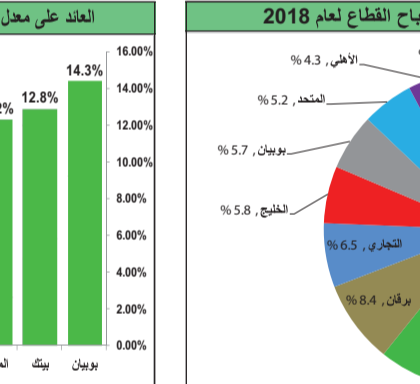
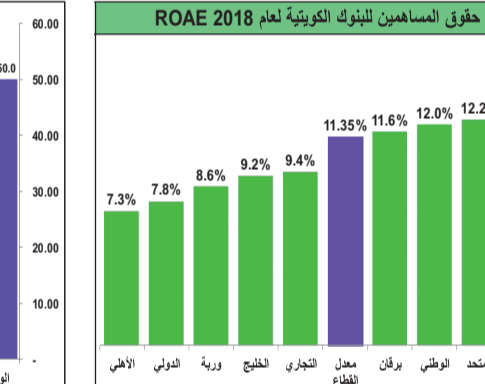
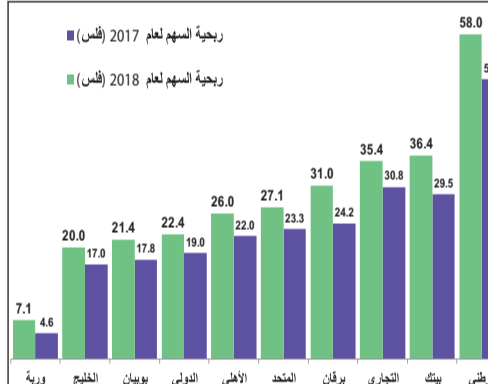
حقق بنك برقان ثالث أعلى صافي الأرباح في القطاع المصرفي خلال عام 2018 حيث بلغت أرباحه 82,6 مليون دينار وبارتفاع عن صافي الأرباح المحققة في عام 2017 بنسبة 26,6% نتيجة ارتفاع إيرادات

**7= الأهلي.. انخفاض المخصصات**

ارتفعت أرباح الأهلي بنسبة 15,3% لتسجل 51,3 مليون دينار بالتزامن مع انخفاض مخصصات خسائر الائتمان بنسبة 3% لتسجل 56,2 مليون دينار، حيث انزالت تضغط على معدلات النمو وتخطى صافي أرباح البنك، بينما سجلت الإيرادات التشغيلية للبنك نمواً جيداً بنسبة 3,7% لتسجل 168,8 مليون دينار مدعومة بنمو صافي إيرادات الفوائد بنسبة 8% لتسجل 121,8 مليون دينار.

ارتفعت أرباح بنك الخليج بنسبة 18% لتسجل 56,7 مليون دينار بالرغم من ارتفاع المخصصات بنسبة 2% لتسجل 68 مليون دينار وتخطى صافي أرباح البنك، بينما سجلت الإيرادات التشغيلية نمواً جيداً بنسبة 7% لتسجل 194,5 مليون دينار مدفوعة بنمو صافي إيرادات الفوائد بنسبة 15% لتسجل 152,6 مليون دينار ومن الملاحظ ارتفاع محفظة الائتمان للبنك بنسبة 3,95% لتسجل 3,95 مليارات دينار نهاية شهر عام 2018 وتحسن العائد على

الذي سجل 11,35% وبالمقارنة مع 10,9% لعام 2017. وكمؤشر على النمو الصحي في الأرباح فقد ارتفع ربح التشغيل قبل المخصصات بنسبة 8,9% لتسجل 607 ملايين دينار مدعوماً أيضاً بانخفاض مخصصات خسائر الائتمان خلال عام 2018 بنسبة 4,5%



### منافس السوق عندما يعود الكبار للبورصة!

هناك مئات الملايين دخلت مع ترقية البورصة لمؤشر فونسي للأسواق الناشئة ومثلها ستدخل في حال الترقية المرتقبة لمؤشر MSCI. أضاف إلى ذلك أن الشركات المدرجة نفسها نظفت فافترها بعد 10 سنوات على الأزمة المالية، والبنوك دخلت مرحلة الديون المتعثرة الأذى منذ الأزمة، وبعضها حقق أعلى الأرباح تاريخياً. والمشكلة بالبورصة الكويتية حالياً إنها فاقدة الثقة والسيولة.

وعودة مجموعتي الخرافي والبحر للعب دور رئيسي في البورصة بدعم الثقة، يبقى هناك تحدٍ لدعم السيولة ليتماشى مع توقعات التحالف الفائز.

لكن بالعودة للوراء، فإن وجود هاتين المجموعتين يعتبر مؤشراً مهماً لعودة كبار اللاعبين في سوق الأسهم، خصوصاً مع الجيل الثاني الشاب لعائلتي الخرافي والبحر الذي شهد أعزى أزمة مالية في السنوات الأخيرة وتعلم دروساً كثيرة من تعثر الشركات وإعادة هيكلتها وقيامها، وهو الآن مهياً لقيادة المرحلة الجديدة. وهذا الجيل تتلمذ على أيدي الجيل الأول من المرحومين ناصر الخرافي وجاسم البحر اللذين كانا محركي سوق الأسهم ويمكننا أكبر حصص فيه.

كما أن الجيل الثاني أثقل خبرته العملية مع الخبرة التعليمية، فمثل سبيل المثال، بدر الخرافي الذي يقود التحالف الفائز، من خريجي London Business School، حيث حصل على شهادة ماجستير إدارة الأعمال من كلية لندن لإدارة الأعمال، وتمكن بسنوات قليلة من تطوير أعمال مجموعة زين ليحقق برحيتها لمستويات لم تكن متوقعة نظراً لتراجع صناعة الاتصالات المتقلبة.

لكن ماذا تعني كل هذه الحقائق للمستثمر أو المساهم؟

لا شك أنها مؤشرات تضاف للمؤشرات الإيجابية المذكورة آنفاً المستقبل البورصة الكويتية. فمن بنوي الاستثمار للمدى البعيد، قد يكون الآن الوقت المناسب لبناء مركز مالي، لكن عليه أيضاً أن يختار السهم الصحيح ذا المخاطر المحسوبة في حال أراد الاستقرار في هذا السهم على مدار السنوات المقبلة.

## نتائج سياسة تنوع مصادر الدخل من الصناعة النفطية

# «مؤسسة البترول»: هذه إجراءاتنا لدعم الاقتصاد المحلي

**تعزيز مشاركة «الخاص» في الصناعة النفطية.. وزيادة مساهمة المقاولين في المشاريع**

**إنشاء منطقة صناعية نفطية لتوطين الصناعات المساندة التي تخدم القطاع النفطي**



علمت «الأنباء» من مصادر نفطية مسؤولة أن مؤسسة البترول الكويتية وشركاتها تنتهج سياسة تبنى على تنوع مصادر الدخل من الصناعة النفطية وذلك من خلال الاستثمار في جميع مراحل الصناعة النفطية بدءاً من إنتاج النفط مروراً بتكريره إلى منتجات بترولية عالية القيمة واستغلالها كذلك لإنتاج مشتقات بتروكيماوية، بالإضافة إلى تسويق ونقل الخام والمنتجات البترولية والبتروكيماوية وذلك لضمان الاستغلال الأمثل للموارد الهيدروكربونية الكويتية وحماية الإيرادات النفطية من تقلبات السوق.

ورصدت المصادر مجموعة من العوامل التي تعمل عليها «البترول» لدعم وتنشيط الاقتصاد المحلي والمساهمة في تحقيق رؤية الدولة، وذلك من خلال:

**1= تعزيز مشاركة القطاع الخاص الكويتي في الصناعة النفطية عن طريق المشاركة في المشاريع النفطية الجديدة وتخصيص بعض الأنشطة النفطية غير الأساسية.**

**2= التنسيق المستمر مع شركات القطاع الخاص لتزويدها بالمنتجات الناتجة عن العمليات النفطية لتشجيعها على استخدامها كمواد خام لإقامة صناعات تحويلية محلية.**

**3= قيام الشركات النفطية التابعة لمؤسسة البترول على اتخاذ عدد من الإجراءات لزيادة مساهمة المقاولين المحليين**

وتتضمن هذه المنطقة بناء مصانع داخل الكويت تسد احتياجات الصناعة النفطية للشركات التابعة للمؤسسة من المستلزمات الضرورية بالسرعة الممكنة وبكثافة أقل وجودة عالية، كما توفر فرص عمل جديدة للمواطنين، هذا وقد تم إنجاز المرحلة الأولى من الدراسة الخاصة بإنشاء المنطقة الصناعية وجار الآن التنسيق مع الهيئة العامة للصناعة وبلدية الكويت لبحث إمكانية تخصيص أرض مناسبة.

**5= وضع إطار لتعزير التعاون بين الشركات النفطية والجهات الحكومية وشركات القطاع الخاص المحلي ذات الصلة بهدف تعزيز فرص**

المحلي من القطاع النفطي أو الشركات العالمية التي تتعامل معها من خلال عمل تحالف أو التوقيع على مذكرة تفاهم من أجل تطوير القدرات الفنية لدى القطاعات الخاصة المحلية لكي تتمكن من المشاركة في مشاريع القطاع النفطي.

**8= تطوير الكوادر البشرية لتمكينها من العمل في القطاع الخاص العامل في الصناعات النفطية من خلال معالجة التفاوت بين ما هو متوافر في سوق القوى العاملة داخل الكويت ومتطلبات القطاع النفطي من المهارات والكفاءات عن طريق صياغة برامج تعليمية وتدريبية خاصة بالقطاع النفطي.**

المحلي من القطاع النفطي أو الشركات العالمية التي تتعامل معها من خلال عمل تحالف أو التوقيع على مذكرة تفاهم من أجل تطوير القدرات الفنية لدى القطاعات الخاصة المحلية لكي تتمكن من المشاركة في مشاريع القطاع النفطي.

**6= تحديد مجال الخدمات والصناعات التي يحتاج إليها القطاع النفطي في السنوات المقبلة بهدف تشجيع مشاركة القطاع الخاص فيها.**

**7= تطوير آلية لتشجيع الحديثة إلى القطاع الخاص**

المحلي من القطاع النفطي أو الشركات العالمية التي تتعامل معها من خلال عمل تحالف أو التوقيع على مذكرة تفاهم من أجل تطوير القدرات الفنية لدى القطاعات الخاصة المحلية لكي تتمكن من المشاركة في مشاريع القطاع النفطي.

**6= تحديد مجال الخدمات والصناعات التي يحتاج إليها القطاع النفطي في السنوات المقبلة بهدف تشجيع مشاركة القطاع الخاص فيها.**

**7= تطوير آلية لتشجيع الحديثة إلى القطاع الخاص**